حلمي سالم... الطوّاف بحثاً عن فرح

عبد الحكيم حيدر

امتدّت رحلته مع الشعر 40 سنة، ومع الطواف بحثاً عن الفرح أضعاف تلك المدّة، بحسبة القلب والمجاز، فهو الذاهب دائماً إلى الحُبّ بنعال من ريح، ولا يكذب حينما يكتب، حتّى وإن سرقته الرومانتيكية بأساليبها، وحتّى إن بدا سوريالياً أو متفيقهاً لغوياً في صحبة القواميس، ولكنّه يتجمّل للحُبّ بأدوات الصيادين كأنّهُ في غابات الغرام وأحراشه، وغالباً يعود بصيْد، وإن اكتفى بصيد القصيد، هو حلمي سالم صديق الشعر والسعادة، وصيّاد الفرح. في صحبة كتابه الجميل «مدن لها قلوب» (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2021)، تستطيعُ أن تطوف مع حلمي سالم من قرية الراهب بالمنوفية، إلى الحركة الطلابية بجناحيها الثقافي والماركسي في النصف الأول من السبعينيّات، إلى التشريفات بالسجن لفترات قصيرة، والقبض أيضاً على جمرة الشعر واختلام فرح المحبّة والفوز بها. هل كان حلمي محظوظاً برومانتيكيته وسعة صدره ومُواخاة الحداثة بالتسامح بالغناء، بالطواف من بلد لبلد وبالرهان في نفس الوقت على الشعر؟... حمل ثقيل وباهظ كلّفه جلطةَ القلب في آخر سنواته، ورحمة الله تليق بالمحبّين، وحلمي سالم كان من هؤلاء عن جدارة. تقول الكتب الصادقة أصحابها، وحلمي سالم وضع قلبه للقارئ بلا أدنى حساب من بيروت للخروج منها إلى رحلته الحالمة إلى باريس مع الشاعر جمال القصاص قبل ذلك، فكانت فيينا محطّةَ العبور شهراً من العذاب، ثمّ العودة إلى القاهرة، ثمّ رحلته العبثيّة الأولى إلى الأردن، ودخوله سجونها عشرة أيّام، ثمّ رحلته إلى سورية في ضيافة الكاتب سيّد حميس، رحلة شائقة بقلب مفتوح وعقل متسامح تليق بابن تاجر بساتين يشتري الفاكهة وهي فوق أغصانها، ويا عالم متى تثمر الفاكهة، وعلّ ذلك قد علّم حلمي الصيد في حقول الغرام بطيبة وتسامح أيضاً.

لا يفقد حلمي الأمل في السعي، فمن سجون الحركة الطلابية في منتصف السبعينيّات إلى العمل في المركز الثقافي الروسي سنوات أربع، حتّى تجربة «الماستر»، ومجلّة إضاءة، مروراً بحصار بيروت والطلاق من زوجته الأولى، وفوراً الارتباط بزوجته الثانية أمّ بناته، والعمل في مجلة أدب ونقد، رحلة مليئة بالصخب والبحث عن الحُبّ وملاقاته وفقده وملاقاته، رحلة حظوظ شاعر وابن تاجر فاكهة يشتري البساتين وهي خضر الثمار، والرزّاق يعطي من فضله لمن يشاء، والشعر كان حصاده، الشعر في النهاية يكون وردةً وحظّاً، حتّى من ينكسر ويفشل، ومميزة حلمي أنّه لا يؤمن بالفشل ولا يراه أصلاً، ففي فيينا حيث قمّة الانكسار يكتب قصيدة عن فيينا. يجيد حلمي التعلّق بالقطارات والسفر، لأنّ الشعر دليله وحظّه الأخير. الكتاب شاهد على قلب كاتبه، شاهد لا يخون ولا يستطيع أبداً أن ينكر، وحلمي يقول في العلن فلسفه الدائم، وأخذ تلك القروض التي يقرّر ضاحكاً: «أظن أنها لم تردّ». حلمي هو الشخص السهل الذي يستطيع بمحبّات غيره أن ينتقل من بلد إلى بلد، ومن عمل إلى عمل، بلا نكد ولا أحزان، هو يطوي المشاكل طيّاً، وكأنّه عازفُ ربابةٍ اختار بدلاً منها كتابة الشعر، وملاحقة الحُبّ في دروبه وزرْقته، وغالباً يعود حلمي بما يكفي لماء القصيدة وهَوَسِها. أفلت حلمي من الأحزان، وفي النهايات خانته الجلطة، حتّى مشفاه الأخير كان يفر منه في محاولة لاقتناص الحياة وملاقاة الدنيا وأملها بعيداً من المحاليل والإبر والمرض، حاول حلمي، ولكن القلب كان في مشواره الأخير. ويختتم حلمي سالم رحلةَ مرضه ورحلةَ أيامه الأخيرة، ورحلته في ذلك الكتاب أيضاً، بقصيدة يقول في آخرها: «ميدان التحرير تناسل/ فأناشيد مشابهة لأناشيد/ وشهداء قرينون لشهداء/ حياة من رحم الحيوات/ الحرّية واحدة/ والقضبان السَّجّانة واحدة/ بينهما مشوار من جثث، وسماء من عصف مأكول/ نيام نهضوا من طول سبات/ وعلى سدٍّ من مآرب/ تلمع كفّان مخضّبتان بدم الطلق/ الكفّ الأولى لمحمّد ابن عزيزي وهو يبيع الفاكهة على الطرقات/ والكف الثانية لخالد ابن سعيد/ وهو يصدّ عن الأضلاع الهراوات» محمّد ابن عزيزي لاحظْ أنّ حلمي سالم تُوُفّي في 28 يوليو/ تمّوز 2012، أيْ أنّه كان ما يزال يعيش في بحبوحة الثورات قبل قتلها، فماذا سيكون حالك، يا حلمي، لو كنت عائدت قليلاً وعشت إلى الآن، فهل كانت ستطاوعك القصيدة مثلما طاوعتك في حالاتك كلّها، خلال أربعين سنة؟

حرب المائة عام السودانية وإبادة الإسلاميين

محمود الشيخ

لم يكن صادماً بقدر ما هو كاشف تصريح قائد الجيش السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، عن الاستعداد للحرب مائة عام. وتعبير «حرب المائة عام» أطلقه عام 1823 المؤرّخ الفرنسي، فيليب كونتامين، على حرب بريطانية فرنسية استمرّت 116 عاماً، ودخل المصطلح الكتب المدرسية الفرنسية في 1839. ويشهد العالم العربي منذ بدأت «الثورة المضادّة» لإجهاض الربيع العربي صراعات مسلّحة متفاوتة الحدّة، يمكن اعتبارها متّصلة منفصلة. والصراعات أطلقها استقطابُ إسلامي علماني من المحيط إلى الخليج. وفي السودان، انطلقت المأساة الإنسانية الأكثر فداحة بدعم قوىً إقليمية تربط الاستقرار الإقليمي بـ«إبادة الإسلاميين»، وهناك من يربط بين القضاء على حركة حماس هدفاً إسرائيلياً غربياً، والقضاء على الإسلاميين في المنطقة بالضربة القاضية. هذا الخلط يروّجه علمانيون عربٌ متطرّفون يشاركون بنيامين نتنياهو القناعةَ بما قاله على منصّة الكونغرس الأميركي، عندما وصف جريمة الإبادة في غزّة بأنّها صراع بين الحضارة والبربرية، وبرّر القتل بادّعائه أنّه دفاع عن الحضارة، هو الوجه الآخر للادّعاء أنّ «إبادة الإسلاميين» دفاع عن الدولة المدنية. وبمفردات من قاموس الأساطير أطلق الفريق عبد الفتّاح البرهان تصريحه عن حرب المائة عام، وهو تعبير عن حمولة تاريخية ثقافية أيديولوجية تثقل كاهل هذا الجيل من العرب، الذين يعيشون واحدةً من أكثر حقب التاريخ العربي دموية.

كانت الحروب الطويلة مرحلةً في التاريخ الأوروبي، وأطلق المؤرّخون على حروب بعينها تعبيرات رقمية لوصف جولات متتابعة من الصراع، يرى بعضهم حتمية نقلها إلى العالم العربي لإنقاذه، بسفك دماء كلّ من يعترضون طريق «المستقبل العربي»، بوصفه مكرّراً من التاريخ الأوروبي. ولعلّ هذه اللحظة المراوغة أكثر لحظات التاريخ العربي الحديث تعبيراً عن حقيقة أنّ وباء المركزية الأوروبية قد انتقلت عدواه من دوائر النُّخبة الثقافية إلى سياسات بعض الدول، فالتاريخ مسارٌ خطّي يسبقنا فيه الغرب ونحن نسير وراءه، وثلّتهُ لُحّاق بمراحل تاريخه صعوداً وانحطاطاً... ولا مفرّ. وعندما تتحدّث تقارير غربية أنّ عاصمةً عربية تحرّكها القناعة بأنّ الدول العربية الفاشلة لا تستحقّ احترام وحدتها أو سيادتها، ويجوز التدخّل فيها بالوسائل كلّها لاستعادة الاستقرار الإقليمي لهذا الحوض الجغرافي، الذي لا يجوز أن تكون هناك تعابير حادّة في الحياة السياسية لوحداته السياسية كلّها، وأول ما يجب أن يكون تُشترَكاً عامّاً، لا استثناءات فيه، أنّ الإسلاميين هم سبب البلاء والعقبة الرئيسة أمام المستقبل، وهو ما يُذكّر بقول الاحتلال (أوسلو). وقتها، صفّقنا من داخل السجون الإسرائيلية، وصفّق غيرنا من خارج السجون لرفيقنا المُحرّر من السجن، هشام الدسوقي، الذي أشرف على جمع بعض أسلحة المقاومين، وسلّمها للحاكم العسكري الإسرائيلي في خانيونس، وأمام وسائل الإعلام في تظاهرة سلمية تشهد على براءة ذمّة الفلسطينيين من حمل السلاح. فماذا كانت النتيجة؟

ظلّ العدو يُطوّر قدراته القتالية، وصواريخه الهجومية، وقنابله النووية، وظلّ يشحذ السكّين على صخرة الصمت، ليواصل قتل الفلسطينيين من دون توقّف، ويخنق أنفاسها، ويواصل اعتقال الآف في السجون والمعتقلات. وواصل المستوطنون الصهاينة الاستيلاء على الأرض، بل وسّعوا مساحة المستوطنات التي كانوا يسيطرون عليها في غزّة والضفّة الغربية. وعلى سبيل المثال، قبل اتّفاقية أوسلو، كان المستوطنون يضعون يدهم على 23% فقط من أرض قطاع غزّة، وعشية توقيع اتفاقية القاهرة (4 مايو/ أيّار 1994) تفاجأ الفلسطينيون في قطاع غزّة، صباح اليوم التالي، بتمدّد سياج المستوطنات حتّى صار ملاصقاً لمخيم خانيونس، تضاعفت مساحة الأرض التي يسيطر عليها المستوطنون لتصير في لحظة 46% من أرض غزّة، وهذا التوسّع العاجل والكبير لمستوطنات غزّة ادهش الناس، الذين يمثلون جيلاً جديداً من المقاتلين، لهذا يقاتل الشباب الفلسطيني بشكل استثنائي فوق الوصف، ولم تظهر القيادة الفلسطينية أي ميل إلى دعم اوسع، حيث فكرة الانتقال إلى حلّ دولتين مستقلتين تتمتّعان بالسيادة ماتت منذ عقدين على الأقل، وبجري حالياً دفنها او حرقها او تجريفها او ردمها، والأسوأ ان يشعر الشباب الفلسطيني بالسخرية حيال دعم عربي فقد مصداقيته ولا يفعل شيئا.

في المقابل، لم تأخذ إسرائيل بالتحذيرات والتهديدات الغربية، وتمارس ضغوطا على الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل) لمنع معاقبة الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وصدور قرارات تدين خطاب الكراهية ورفض حل الدولتين والتحريض على جرائم الحرب وقطع المساعدات والغذاء عن الفلسطينيين، وتستمر بمحاولات التصفية السياسية للسلطة الفلسطينية. ولا تأخذ التحذيرات من أن الحرب في غزّة والضفة الغربية يمكن أن "تتحوّل إلى حرب اليهود ضد اليهود» (إيهود أولمرت)، بعيدا عن الالتزامات الأخلاقية التي طردتهم مرّة من الأرض. فتواصل محاولات ضم الضفة الغربية وإعادة احتلال غزّة ودفع الفلسطينيين إلى الخارج في أوسع عملية إرهاب قومي ديني يخرّب كل القوانين التي قامت عليها الدولة العلمانية.

لم تكن خطوة نتنياهو (المجهضة)، للحدّ من السلطات القضائية في الأشهر الأولى لحكومته سوى المرحلة الأولى للمتشدّدين، وهدفهم لم يتحقق سوى جزئيا في استئصال الدولة العميقة والسيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية والمحاكم وتسليح المستوطنين في لعبة ميليشياوية تضيق الخناق على الوجود الفلسطيني من خلال إجراءات تدريجية تهدف، في المدى البعيد، إلى طرح السؤال الفلسطيني «ما الجدوى من المقاومة؟»، مع استمرار القصف والحصار والإغلاقات والحالة الاقتصادية المتدهورة، في حين تحوّل الوزيرة ستروك أموال الدولة إلى المستوطنات.

يحتلّ نصف مليون مستوطن أجزاء من الضفة الغربية ويعيش مائتا ألف مستوطن آخرون في أحياء القدس شرقي حدود العام 1967، ويعتقدون أن وجودهم هناك جزء من واجبهم في منع قيام دولة فلسطينية. في المقابل، الشباب الفلسطيني في مهمة «معجزة أخرى» على نحو مؤزّاد لمقاومة عمليات التصفية التي يتعرّض لها والاعتقالات وتزايد وتيرة عنف المستوطنين وحوادث القتل اليومية للفلسطينيين وترهيب المدنيين (لا يشكلون أي تهديد)، ما سيسمح للمستوطنين (5% من سكان إسرائيل، لكنهم ممثلون بقوّة ونوعية في الوحدات القتالية التابعة للجيش، ويتسلّقون سلم الترقيات بدوافع أيديولوجية)، بالانخراط في أعمالهم حسن نصر الله إنّها أصابت أهدافها في عمق إسرائيل، وإنّه بذلك ردّ على إسرائيل، وقتل الأبرياء. وإنّ مطلبه منها هو وقف إطلاق النار على غزّة، وإنّ «محو الكيان من الوجود ليس هدفنا، ولكن هدفنا منعه من الانتصار». وما لفتَ في شرحه لهذا الردّ، كلمات خصّصها نصر الله للمواطن البسيط بالذات. بدا مثل طبيب أسنان يشجّع المريض على تحمّل الوجع بعودته الى المشاغلة، طلب من هذا المواطن أنْ يُقلّل من حماسته لشعاراته القديمة، نصحه بالهدوء «يواش يواش» (على مهل)، أن يأخذ وقته، لا يستعجل تحرير فلسطين، وأبدى رغبةً بأن يرتاح: «خلّي الناس يريّحوا أعصابهم»، ثمّ أوصاه بالعودة إلى بيته: «من يُريد أن يرجع إلى بيته فليعُد إلى بيته». أيْ بيت، سأل الجمع؟..

> شجّعت الحرب في قطاع غزّة على مزيدٍ من أعمال العنف، في لحظة ضائعة في السياسات الدولية والإقليمية

قضى الردّ بسلام، وردّ عليه بنيامين نتنياهو بالتشدّد. عكس ما كان يتوقّعه الحزب، أو يبدو كذلك. في آخر مفاوضاته، رفض نتنياهو الانسحاب من محور فيلادلفيا ومعبر رفح، رفض سحب قواته من غزّة، أصر على إبقاء محور نتساريم، ورفض الالتزام بوقف دائم للنار، حتّى بعد اتفاق وهدنة، أمّا الجنوب اللبناني، فسيكون الأرض الأمامية، الشريط الحدودي الجديد الذي بدأ يأخذ شكلاً وحجماً، في عمقٍ ثلاثة إلى أربعة كيلومترات، بمدّ الخراب والفراغ والنار، بصفه أحد الشهود القلائل بأنّ في كل ناحية من نواحيه ثمّة غزّة صغيرة، مزرعة هنا وهناك. بساتين وأحراج محروقة، موت الثروة الحيوانية بأكملها، تلوّث تربتها ومياهها بالفوسفور. وقبل كلّ شيء، مقتل 600 شخص، غالبيتهم من مقاتلي حزب الله، وجرح 2500 إنسان جنوبي، ومائة ألف مهجّر، نازح، لاجئ. أي بعد تحرير هذه القرى عام 2000، سيتوجب على حزب الله إعادة تحريرها ثانية. وفي القرى العميقة، الأبعد عن الحدود، قضى على الاقتصاد والسكن والمدرسة. منذ يومين، كان أحد تجّار قرية ميس الجبل ينقل بضائع مخزنه إلى جهة أبعد، بيروت ربّما، وصورة الشاحنات التي كانت تحمّل فيها البضائع ضجّت بها مواقع التواصل. فنان اللبنانيين الرؤيوي زياد الرحباني تنبأ لهم، منذ عقدين ونصف العقد، في مسرحيته «بخصوص الكرامة والشعب العنيد»، بأنّهم إذا بقوا مصرّين على خزعبلاتهم وتشاطرهم وقلة ذرّاتهمة، فسوف ينتهي بهم الأمر عودةً إلى العصر الحجري، يلبسون جلود الحيوانات، وهم حفاة، يمكسون بعصي، يمشون تائهين بحثاً عن ماوى وطعام، ويخجلون من وضعيتهم الجديدة اشدّ الخجل. «إعادة لبنان إلى العصر الحجري» هي من أدبيات نتنياهو في هذه الحرب، ليس من باب التندّر، بل التهويل. يُكرّرها على امتداد التهديدات المتبادلة بينه وبين حزب الله. ويتناغم معه خصومه وحلفاؤه. ويكون السؤال: هل تكون نهاية لبنان على يدنا، بحسب الربحياني؟ أم على يد نتنياهو، بحسب من يتوعّد مراراً؟... ربّما الاثنين معاً.

> وقتٍ تريد فيه من العالم أن يتعامل معها على أساس أنها دولة «طبيعية»، فتعيد إنتاج ذاتها الاستعمارية، وتنقل الحكومة صلاحياتها على الحياة المدنية في الضفة الغربية إلى حاكم عسكري، مجرّد مقدمة للحركة الصهيونية لعملية أوسع بكثير لمحو الهوية الفلسطينية.

> باستمرار حزب الله في معركة مشاغلة إسرائيل يُعرّض شريطاً جنوبياً بأكلمه للدمار الكامل

اكتسب الشباب الفلسطيني القوة القتالية التي جرى نقلها من غزّة إلى جنين. كانت هذه الحال منذ عشرين عاماً، لكن الفتية تحسنوا بشكل كبير جدا، يدافعون بكل الوسائل، إذ يريدون أن تكون هذه المنطقة التي احتلتها إسرائيل في 1967 قلب دولتهم في المستقبل، وأعادوا الاعتبار السياسي المتساوي لقضيتهم إزاء عدوانيّة احتلال خارجة عن السيطرة، ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو إيديولوجي أو عرقي أو ديني. ليس هو الهجوم أخيراً على جنين. يتذكّر الفلسطينيون ما حدث منذ نصف قرن في الضفة الغربية، والبداية كانت من هناك، حيث كانت هناك قواعد عسكرية وحواجز. ثمّ جاء المستوطنون وسيطروا على أوضاع تمثل اشكالاً من الإرهاب والتمييز. هذا سبب إضافي في أن يلتئم الفلسطينيون معا والعالم بوجه التواطؤ مع شخصيات إسرائيلية بلا نظير، تتوسّل الحرب وإجراءات العزل وهيمنة الحرق، وتحاول سحق قرارات محكمة العدل الدولية.

(كاتب لبناني)

حزب الله يواجه إعادة تحرير ما حرّره عام 2000

دلال البزري

يمعن حزب الله في تذكيرنا بوقائع حصلت منذ 1500 سنة، ولكنّه ينسى ما حصل في آخر عقود وما قاله هو أثناءها. ينسى أنّ ثمّة أراضي لبنانية ما زالت تحتلّها إسرائيل، وهي امتداد بلدة الغجر السورية الواقع أراضي البلدة اللبنانية، القرى السبع، وأكثرية سكّانها يحملون الجنسية اللبنانية (النبي يوشع، تربيخا، قدس، صلحا، هونين، المالكية، إبل القمح)، ثمّ مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. والأولى بالذات (مزارع شبعا)، كانت موضع سجال وطني، لأنّ الحزب يحتمي بنيّة تحريرها للحفاظ على سلاحه، ويردّ عليه خصومه بأنّها ليست لبنانية، إنّما سورية، ولكنّ بشّار الأسد يرفض تصنيفها، تيسيراً لحُجّة الحزب.

هذا من حيث الواقع. أما في اللسان، فالحزب، قبل «طوفان الأقصى»، عبر خطابات حسن نصر الله بالذات، أسرف في طرح شعارات جارفة، تحوّلت مع الوقت الدعاية والأفلام والكلمات هنا وهناك، ثمّ ذاك الشريط المصوّر عن «النفق المدينة»، اسمه «عماد 4»، يعرضه الحزب باعتزاز، وقصده حشد جمهوره وإخافة إسرائيل.

ويكون اغتيال فؤاد شكر وإسماعيل هنيّة، وتهديدات وانتظارات وقلق، وكلام كبير يصدر من إيران، عن انتهاك أمنها، وأنّها لن تتراجع عن الردّ، معها بالطبع حزب الله، على النغمة نفسها. وبعد أقلّ من شهر، بعدما «دريّثت» إيران، وقلبت معادلتها الداخلية، بأنّها استعادت محمد جواد ظريف محاور الغرب إلى منصبه، وراضته بوجوه سنّيّة شبابية، هي أيضاً، واجهة للغرب... بعد أقلّ من شهر إذن، ردّ حزب الله على اغتيال قائده بعملية قال حسن نصر الله إنّها أصابت أهدافها في عمق إسرائيل، وإنّه بذلك ردّ على إسرائيل، وقضى الأمر. وإنّ مطلبه منها هو وقف إطلاق النار على غزّة، وإنّ «محو الكيان من الوجود ليس هدفنا، ولكن هدفنا منعه من الانتصار». وما لفتَ في شرحه لهذا الردّ، كلمات خصّصها نصر الله للمواطن البسيط بالذات. بدا مثل طبيب أسنان يشجّع المريض على تحمّل الوجع بعودته الى المشاغلة، طلب من هذا المواطن أنْ يُقلّل من حماسته لشعاراته القديمة، نصحه بالهدوء «يواش يواش» (على مهل)، أن يأخذ وقته، لا يستعجل تحرير فلسطين، وأبدى رغبةً بأن يرتاح: «خلّي الناس يريّحوا أعصابهم»، ثمّ أوصاه بالعودة إلى بيته: «من يُريد أن يرجع إلى بيته فليعُد إلى بيته». أيْ بيت، سأل الجمع؟..

قضى الردّ بسلام، وردّ عليه بنيامين نتنياهو بالتشدّد. عكس ما كان يتوقّعه الحزب، أو يبدو كذلك. في آخر مفاوضاته، رفض نتنياهو الانسحاب من محور فيلادلفيا ومعبر رفح، رفض سحب قواته من غزّة، أصر على إبقاء محور نتساريم، ورفض الالتزام بوقف دائم للنار، حتّى بعد اتفاق وهدنة، أمّا الجنوب اللبناني، فسيكون الأرض الأمامية، الشريط الحدودي الجديد الذي بدأ يأخذ شكلاً وحجماً، في عمقٍ ثلاثة إلى أربعة كيلومترات، بمدّ الخراب والفراغ والنار، بصفه أحد الشهود القلائل بأنّ في كل ناحية من نواحيه ثمّة غزّة صغيرة، مزرعة هنا وهناك. بساتين وأحراج محروقة، موت الثروة الحيوانية بأكملها، تلوّث تربتها ومياهها بالفوسفور. وقبل كلّ شيء، مقتل 600 شخص، غالبيتهم من مقاتلي حزب الله، وجرح 2500 إنسان جنوبي، ومائة ألف مهجّر، نازح، لاجئ. أي بعد تحرير هذه القرى عام 2000، سيتوجب على حزب الله إعادة تحريرها ثانية. وفي القرى العميقة، الأبعد عن الحدود، قضى على الاقتصاد والسكن والمدرسة. منذ يومين، كان أحد تجّار قرية ميس الجبل ينقل بضائع مخزنه إلى جهة أبعد، بيروت ربّما، وصورة الشاحنات التي كانت تحمّل فيها البضائع ضجّت بها مواقع التواصل.

فنان اللبنانيين الرؤيوي زياد الرحباني تنبأ لهم، منذ عقدين ونصف العقد، في مسرحيته «بخصوص الكرامة والشعب العنيد»، بأنّهم إذا بقوا مصرّين على خزعبلاتهم وتشاطرهم وقلة ذرّاتهمة، فسوف ينتهي بهم الأمر عودةً إلى العصر الحجري، يلبسون جلود الحيوانات، وهم حفاة، يمكسون بعصي، يمشون تائهين بحثاً عن ماوى وطعام، ويخجلون من وضعيتهم الجديدة اشدّ الخجل. «إعادة لبنان إلى العصر الحجري» هي من أدبيات نتنياهو في هذه الحرب، ليس من باب التندّر، بل التهويل. يُكرّرها على امتداد التهديدات المتبادلة بينه وبين حزب الله. ويتناغم معه خصومه وحلفاؤه. ويكون السؤال: هل تكون نهاية لبنان على يدنا، بحسب الربحياني؟ أم على يد نتنياهو، بحسب من يتوعّد مراراً؟... ربّما الاثنين معاً.

تجهيزات المستشفى الحكومي في بيروت استعداداً لاحتمال حرب شاملة (نور عصرو/فرانس برس)

(كاتب لبناني)

هل سلّم الفلسطينيون سلاحهم يوماً؟

فايز أبو شمالة

... نعم، ففي حين غفلة، سلّمنا نحن الفلسطينيين سلاحنا، وأعطيناه لعدوّنا بأيدينا، وقلّنا أمام وسائل الإعلام المحلّية والعالمية لن نحارب بعد اليوم، ولن نلجأ إلى العنف، وداعاً أيّها السلاح، فنحن عشّاق السلام، حدث ذلك في سبتمبر/ أيلول 1993، عشية توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال (أوسلو). وقتها، صفّقنا من داخل السجون الإسرائيلية، وصفّق غيرنا من خارج السجون لرفيقنا المُحرّر من السجن، هشام الدسوقي، الذي أشرف على جمع بعض أسلحة المقاومين، وسلّمها للحاكم العسكري الإسرائيلي في خانيونس، وأمام وسائل الإعلام في تظاهرة سلمية تشهد على براءة ذمّة الفلسطينيين من حمل السلاح. فماذا كانت النتيجة؟

ظلّ العدو يُطوّر قدراته القتالية، وصواريخه الهجومية، وقنابله النووية، وظلّ يشحذ السكّين على صخرة الصمت، ليواصل قتل الفلسطينيين من دون توقّف، ويخنق أنفاسها، ويواصل اعتقال الآف في السجون والمعتقلات. وواصل المستوطنون الصهاينة الاستيلاء على الأرض، بل وسّعوا مساحة المستوطنات التي كانوا يسيطرون عليها في غزّة والضفّة الغربية. وعلى سبيل المثال، قبل اتّفاقية أوسلو، كان المستوطنون يضعون يدهم على 23% فقط من أرض قطاع غزّة، وعشية توقيع اتفاقية القاهرة (4 مايو/ أيّار 1994) تفاجأ الفلسطينيون في قطاع غزّة، صباح اليوم التالي، بتمدّد سياج المستوطنات حتّى صار ملاصقاً لمخيم خانيونس، تضاعفت مساحة الأرض التي يسيطر عليها المستوطنون لتصير في لحظة 46% من أرض غزّة، هذا التوسّع العاجل والكبير لمستوطنات غزّة ادهش الناس، الذين يمثلون جيلاً جديداً من المقاتلين، الذين لم يشهدوا في حياتهم محاولة سلام قابلة لتطبيق «اتفاقيات أوسلو» (1993)، التي منحت السلطة الفلسطينية سلطة محدودة على غزّة وأجزاء في الضفة الغربية. في اعتقاد عديد من الشباب الفلسطيني أن العنف المسلح هو حالياً السبيل الوحيد للبقاء، ما يُنذر بمواجهات طويلة ومتدحرجة من حيّ إلى حيّ، ومن مخيم إلى آخر.

لدّ أعداء الاستقرار الأمني هو الياس. لهذا يقاتل الشباب الفلسطيني بشكل استثنائي فوق الوصف، ولم تظهر القيادة الفلسطينية أي ميل إلى دعم اوسع، حيث فكرة الانتقال إلى حلّ دولتين مستقلتين تتمتّعان بالسيادة ماتت منذ عقدين على الأقل، وبجري حالياً دفنها او حرقها او تجريفها او ردمها، والأسوأ ان يشعر الشباب الفلسطيني بالسخرية حيال دعم عربي فقد مصداقيته ولا يفعل شيئا.

في المقابل، لم تأخذ إسرائيل بالتحذيرات والتهديدات الغربية، وتمارس ضغوطا على الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل) لمنع معاقبة الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وصدور قرارات تدين خطاب الكراهية ورفض حل الدولتين والتحريض على جرائم الحرب وقطع المساعدات والغذاء عن الفلسطينيين، وتستمر بمحاولات التصفية السياسية للسلطة الفلسطينية. ولا تأخذ التحذيرات من أن الحرب في غزّة والضفة الغربية يمكن أن "تتحوّل إلى حرب اليهود ضد اليهود» (إيهود أولمرت)، بعيدا عن الالتزامات الأخلاقية التي طردتهم مرّة من الأرض. فتواصل محاولات ضم الضفة الغربية وإعادة احتلال غزّة ودفع الفلسطينيين إلى الخارج في أوسع عملية إرهاب قومي ديني يخرّب كل القوانين التي قامت عليها الدولة العلمانية.

لم تكن خطوة نتنياهو (المجهضة)، للحدّ من السلطات القضائية في الأشهر الأولى لحكومته سوى المرحلة الأولى للمتشدّدين، وهدفهم لم يتحقق سوى جزئيا في استئصال الدولة العميقة والسيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية والمحاكم وتسليح المستوطنين في لعبة ميليشياوية تضيق الخناق على الوجود الفلسطيني من خلال إجراءات تدريجية تهدف، في المدى البعيد، إلى طرح السؤال الفلسطيني «ما الجدوى من المقاومة؟»، مع استمرار القصف والحصار والإغلاقات والحالة الاقتصادية المتدهورة، في حين تحوّل الوزيرة ستروك أموال الدولة إلى المستوطنات.

يحتلّ نصف مليون مستوطن أجزاء من الضفة الغربية ويعيش مائتا ألف مستوطن آخرون في أحياء القدس شرقي حدود العام 1967، ويعتقدون أن وجودهم هناك جزء من واجبهم في منع قيام دولة فلسطينية. في المقابل، الشباب الفلسطيني في مهمة «معجزة أخرى» على نحو مؤزّاد لمقاومة عمليات التصفية التي يتعرّض لها والاعتقالات وتزايد وتيرة عنف المستوطنين وحوادث القتل اليومية للفلسطينيين وترهيب المدنيين (لا يشكلون أي تهديد)، ما سيسمح للمستوطنين (5% من سكان إسرائيل، لكنهم ممثلون بقوّة ونوعية في الوحدات القتالية التابعة للجيش، ويتسلّقون سلم الترقيات بدوافع أيديولوجية)، بالانخراط في أعمالهم حسن نصر الله إنّها أصابت أهدافها في عمق إسرائيل، وإنّه بذلك ردّ على إسرائيل، وقتل الأبرياء. وإنّ مطلبه منها هو وقف إطلاق النار على غزّة، وإنّ «محو الكيان من الوجود ليس هدفنا، ولكن هدفنا منعه من الانتصار». وما لفتَ في شرحه لهذا الردّ، كلمات خصّصها نصر الله للمواطن البسيط بالذات. بدا مثل طبيب أسنان يشجّع المريض على تحمّل الوجع بعودته الى المشاغلة، طلب من هذا المواطن أنْ يُقلّل من حماسته لشعاراته القديمة، نصحه بالهدوء «يواش يواش» (على مهل)، أن يأخذ وقته، لا يستعجل تحرير فلسطين، وأبدى رغبةً بأن يرتاح: «خلّي الناس يريّحوا أعصابهم»، ثمّ أوصاه بالعودة إلى بيته: «من يُريد أن يرجع إلى بيته فليعُد إلى بيته». أيْ بيت، سأل الجمع؟..

قضى الردّ بسلام، وردّ عليه بنيامين نتنياهو بالتشدّد. عكس ما كان يتوقّعه الحزب، أو يبدو كذلك. في آخر مفاوضاته، رفض نتنياهو الانسحاب من محور فيلادلفيا ومعبر رفح، رفض سحب قواته من غزّة، أصر على إبقاء محور نتساريم، ورفض الالتزام بوقف دائم للنار، حتّى بعد اتفاق وهدنة، أمّا الجنوب اللبناني، فسيكون الأرض الأمامية، الشريط الحدودي الجديد الذي بدأ يأخذ شكلاً وحجماً، في عمقٍ ثلاثة إلى أربعة كيلومترات، بمدّ الخراب والفراغ والنار، بصفه أحد الشهود القلائل بأنّ في كل ناحية من نواحيه ثمّة غزّة صغيرة، مزرعة هنا وهناك. بساتين وأحراج محروقة، موت الثروة الحيوانية بأكملها، تلوّث تربتها ومياهها بالفوسفور. وقبل كلّ شيء، مقتل 600 شخص، غالبيتهم من مقاتلي حزب الله، وجرح 2500 إنسان جنوبي، ومائة ألف مهجّر، نازح، لاجئ. أي بعد تحرير هذه القرى عام 2000، سيتوجب على حزب الله إعادة تحريرها ثانية. وفي القرى العميقة، الأبعد عن الحدود، قضى على الاقتصاد والسكن والمدرسة. منذ يومين، كان أحد تجّار قرية ميس الجبل ينقل بضائع مخزنه إلى جهة أبعد، بيروت ربّما، وصورة الشاحنات التي كانت تحمّل فيها البضائع ضجّت بها مواقع التواصل.

فنان اللبنانيين الرؤيوي زياد الرحباني تنبأ لهم، منذ عقدين ونصف العقد، في مسرحيته «بخصوص الكرامة والشعب العنيد»، بأنّهم إذا بقوا مصرّين على خزعبلاتهم وتشاطرهم وقلة ذرّاتهمة، فسوف ينتهي بهم الأمر عودةً إلى العصر الحجري، يلبسون جلود الحيوانات، وهم حفاة، يمكسون بعصي، يمشون تائهين بحثاً عن ماوى وطعام، ويخجلون من وضعيتهم الجديدة اشدّ الخجل. «إعادة لبنان إلى العصر الحجري» هي من أدبيات نتنياهو في هذه الحرب، ليس من باب التندّر، بل التهويل. يُكرّرها على امتداد التهديدات المتبادلة بينه وبين حزب الله. ويتناغم معه خصومه وحلفاؤه. ويكون السؤال: هل تكون نهاية لبنان على يدنا، بحسب الربحياني؟ أم على يد نتنياهو، بحسب من يتوعّد مراراً؟... ربّما الاثنين معاً.

(كاتب لبناني)

> عقب «أوسلو» ظلّ العدو الإسرائيلي يُطوّر قدراته القتالية، وصواريخه الهجومية، ليواصل قتل الفلسطينيين

كاريكاتير عماد حجاج

الأردن: نحرُ إبل وتحديثٌ سياسي

زياد بركات

إذا زرتَ عمّان هذه الأيام ستُفاجأ بأمرين: طقسها المُتقلّب الأكثر ميلاً إلى الاعتدال بعد صيف حارّ جداً، وكثافة اليافطات الدعائية لمرشّحي الانتخابات النيابية المُقرّرة بعد أقلّ من أسبوع (10 سبتمبر/ أيلول الجاري)، وهي انتخابات تنعقد عليها الآمال لتحديث الحياة السياسية في البلاد، وصولاً إلى حكومات تُشكّلها الأغلبية البرلمانية، لكنّها (الانتخابات) تجري أيضاً في ظلّ مخاوف حقيقية من تدنّي نسبة الاقتراع، على خلاف ما تسعى إليه السلطة التنفيذية التي ترغب في إقبال أكبر على الاقتراع لإنفاذ رؤيتها في «التحديث»، الذي يرى كثيرون أنّه لن يقتصر على المستوى السياسي، بل المجتمعي أيضاً، أي دفع «العشائرية السياسية»، إذا جاز الوصف، إلى الوراء، قليلاً لصالح العمل السياسي العابر للمكوّنات الاجتماعية، وهذا أمر عسير، ولكنه ليس مستحيلاً في بلاد تُشكّل العشيرة نُواتها الصلبة تاريخياً. من المفترض أن تتراجع حصّة الكوْن العشائري في المجالس النيابية الأردنية المُقبلة بسبب مفاعيل قانون الانتخابات الجديد، الذي يخصّص 41 مقعداً من أصل 138 للقوائم الحزبية، ويُفترَض أن تزيد هذه المقاعد تدريج

عن غياب الإرادة السياسية الفلسطينية الجامعة

إسماعيل ناشف

يتطلب الإدراك المعمق والنقدي للأبعاد المختلفة لحرب الإبادة الجماعية على غزّة من إسرائيل وحلفائها وقتاً طويلاً، فمن طبيعة هذه الكارثة ذات الأبعاد التاريخية أنها تشمل تغييراً جذرياً لكل ما هو فلسطيني، وطرائق إدراكه وتفسيره والعمل فيه ومن خلاله، بحيث أصبح النظام الاجتماعي السياسي القائم نافد المفعول. وعليه، أي «لغة» قائمة الآن، بما فيها لغة هذا المقال، لا تستطيع حمل هذا الحدث المفصلي الذي بدأ بتغيير مسار تاريخ فلسطين والعالم العربي، كما جوانب مهمة إقليمية وعالمية. لكن على هذا الإدراك المُؤجَّل، على أهميته، ألا يمنعنا من رؤية قضيتين مفصليتيْن، ضرورة وقف الإبادة الجماعية في غزّة، وضرورة توليد إرادة سياسية وطنية فلسطينية جامعة، والعلاقة المركّبة بينهما، فمن أشد لحظات الألم، الجماعي والفردي، في هذه المعركة مع النظام الاستعماري الاستيطاني في فلسطين هو الوعي الحادّ باليُتم الجماعي الفلسطيني، فعلاً ومجازاً، في ظل حرب الإبادة الجماعية على غزّة، فأمام هول المقتلة، يتعرّى بحدّةٍ تُعمي البصر الحضيض السياسي الجمعي الفلسطيني في أوساط فئات المجتمع الفلسطيني على أماكن وجوده المختلفة (48 والضفّة الغربية والمخيّمات في العالم العربي، والشتات). فعدا عن الفئة المقاومة في قطاع غزّة، والتي حملت الشعلة منذ عقدين ونيّف، لا نلاحظ أي فعل سياسي جمعي فلسطيني شامل يعبّر عن الكيانية السياسية الفلسطينية، أي يحوّلها من وجودٍ بذاته إلى فاعلٍ تاريخيٍّ يحدّد مساراته ومصائره. لذلك، علينا الإقرار، نحن الفلسطينيين، بأن من أهم أسباب السهولة التي لا تُحتمل في تنفيذ الإبادة الجماعية في غزّة، أقله من الجانب الفلسطيني، هو هذا اليُتم الجماعي، أي غياب الإرادة السياسية الجامعة التي من مسؤوليتها المباشرة قيادة المجتمع الفلسطيني وتمثيل وحدة إرادته في مواجهة النظام الاستعماري الاستيطاني ومخطّطاته الإجرامية.

ليس تشظّي الإرادة السياسية الفلسطينية الجامعة وليد هذه اللحظة، فتعبيراته الأوضح بدت جلية منذ نهاية الانتفاضة الأولى وما تلاها من اتفاقيات مع الكيان الصهيوني. منذ ذلك الحين، ساهمت أحداثٌ شتّى في تعميق هذا التشظّي وتكريسه، بحيث أصبحت لدينا «كيانات» سياسية متعدّدة، لا يوجد بينها خيط سياسي ناظم جامع، بل تراوحت ما بين صراع على السلطة في الأراضي المحتلة عام 1967، وغياب شبه تام للعمل السياسي في مخيمات اللجوء، وتكريس شبه تام للعمل الجمعي بإطار النظام الاستعماري في الأراضي المحتلة عام 1948. بالطبع، كانت هناك مبادرات محلية لافتة للنظر في هذه المواقع المتعدّدة، إلا أنها لم ترتق لتشمل الكلّ الفلسطيني على تنوّعه واختلاف تجاربه وتناقضاته. ومن الممكن الإشارة إلى أسباب موضوعية في «فشل» هذه المبادرات ذات الطابع المحلي غالباً. هكذا وصلنا إلى لحظة المواجهة الحالية الفاصلة، وهي، إلى حد بعيد، حتمية، بسبب بنية الصراع مع النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني وتاريخه، ونحن مفتّتي الإرادة السياسية الجامعة.

هنالك شرطان ضروريان لتحقق الإرادة السياسية الجامعة في سياق الجماعات الوطنية التي تسعى إلى التحرّر بهدف تحديد مساراتها ومصائرها، بنية تحتية مؤسّساتية هي بمثابة جهاز ينفّذ عملياً الإرادة السياسة الجامعة، ومخيال جمعي يحدّد ملامح الجماعة الوطنية المبتغاة والتي تعمل الإرادة السياسية على تحقيقها من خلال المؤسّسات الجامعة. في السياق الفلسطيني الراهن، هذان الشرطان في حالة نكوص مستمرّة، بحيث أصبح تاريخ محاولات بنائهما ذاته عائقاً لأي مبادرة جدّية لإعادة بناء الإرادة السياسية الجامعة. لذلك لا بد من التفكير النقدي بهذا الإرث للنهوض من جديد مؤسّساتياً، والعمل على بناء مخيال سياسي جمعي يتجاوز التصنيفات الاستعمارية الحالية. الحقيقة «المذهلة» أننا، نحن الفلسطينيين، وبعد ما يقارب قرن ونصف القرن من الصراع مع المستعمِر، لا نملك بنية تحتية مؤسّساتية جامعة متفق عليها. فمنذ نكبة عام 1948، التجربة الوحيدة التي سعت، على الأقل بمستوى الإعلان، إلى بناء مؤسّسات جامعة هي منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن المنظّمة رفعت شعار «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، وحاولت تطبيقه ممارسة، إلا أنها مؤسّساتيا لم تستطع أن تصهر الإرادة السياسية الجامعة للكل الفلسطيني، بل بقيت بمستوى محاصصات تنظيمية وإرادات فردية ترتدّ إلى بنى أبوية متعمّقة بالوعي الجمعي لما هو مجال سياسي (ناهيك عن، أقله، الارتباك السياسي بالتعامل مع فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948، وعدم المبادرة إلى دمجهم في المنظّمة، بالمستويين المؤسّساتي والجماهيري، وغيرها من القضايا التي بقيت مُعلقة).

> ضرورة إيقاف الإبادة الجماعية يجب أن تكون الأولوية العليا للجماعة الفلسطينية، وهو ما لن يجري إلا من خلال إرادة سياسية فلسطينية جامعة تقف على أرضية مؤسّساتية
>
> أمام هول المقتلة، يتعرّى بحدّة تُعمي البصر الحضيض السياسي الجمعي الفلسطيني في أوساط فئات المجتمع الفلسطيني بمختلف أماكن وجوده

في ضوء هذه التجربة، وغياب تجارب مؤسّساتية جامعة أخرى، من المهم توضيح بعض من ملامح المؤسّسة التمثيلية الجامعة، بما هي آلية لتنفيذ الإرادة السياسية للجماعة الوطنية الفلسطينية. بداية، بينما تُبنى التنظيمات والأحزاب على أسس سياسية وفكرية وإيديولوجية عينية تحدّد الهيكلية المؤسّساتية خاصتها، فإن على المؤسّسة التمثيلية الجامعة أن تعمل بأفق وطني عام، أي وفق مبدأ التمثيل بالانتخاب الدوري، يحقّ لكل فلسطيني/ة المشاركة فيه. من جانب آخر، يتطلّب العمل المؤسّساتي التمثيلي روافد تقنية وإدارية وقانونية وخبرات في مجالات شتى، وهذا ما يتطلب هيكلية إدارية تعتمد على مبدأ المهنية وإتقان أدائها. فالبنية المؤسساتية الجامعة عليها أن تعمل عبر هيئة تمثيلية منتخبة وهيئات فرعية تابعة لها، و/أو مشتقّة منها، تعمل على أساس تخصّصات مهنية. في هذا السياق، من الضرورة بمكان التطرّق إلى مسألة الإتقان في العمل السياسي التمثيلي، وكذلك العمل المهني الاختصاصي المرتبط به، وتاريخه في المجتمع الفلسطيني وفئاته السياسية المختلفة. عموماً، لم يتميّز الأداء السياسي للنخب الفلسطينية بالإتقان، بغض النظر عن التوجّهات السياسية والإيديولوجية للسياسيين أنفسهم، وذلك بخلاف إتقان المقاومة المباشرة للنظام الصهيوني من مجموعات منظمّة، عادة ما تكون قليلة العدد. وإذ لسنا هنا بصدد تحليل خلفيات عدم الإتقان هذا وأسبابه، نودّ التشديد على أهمية ضبط الإتقان عبر الانتخابات الدورية، وآليات مؤسّساتية للمحاسبة وتحمل مسؤولية تبعات عدم الإتقان بالأداءين السياسي والمهني. في هذا السياق من تبيان ضرورة بناء المؤسّسات التمثيلية كجهاز لتحقيق الإرادة السياسية الجامعة، يُطرح السؤال حول كيفية التعامل مع الإرث المؤسّساتي لمنظمّة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني. هل علينا إعادة إحياء هذه المؤسّسات وإرثها؟ أم تشكيل مؤسّسات جديدة تنبثق من معطيات اللحظة الراهنة؟ أم خليط من هذا وذاك؟ من منظور تاريخي، المنظمّة والمجلس وطرق عملهما المؤسّساتية تعكس حقبة سابقة من التاريخ الفلسطيني ونضاله للتحرّر. تتطلب تطورات الواقع الاستعماري وتناقضاته في سياق الرأسمالية المتأخّرة عملاً مؤسّساتياً جديداً ومحدّداً بهدف تحقيق الاستراتيجية الوطنية الأساس، الإرادة السياسية الجامعة في المسعى إلى التحرر وبناء كيان سياسي مستقل. هذا العمل المؤسساتي الجديد والمحدد مبني على ثلاثة أضلاع لم تكن متوفرة سابقاً: التمثيل الانتخابي الدوري، وإتقان الأداء السياسي والمهني المؤسّساتي، وتركيم الإنجازات النضالية والسياسية وتحويلها إلى مصادر مؤسساتية في تعاقب الأجيال الفلسطينية. من هذا المنظور، يجب البدء من حيث انتهى المجلس الوطني والمنظمّة، متخذين من تجربتهما، كطريقة في تحقيق الإرادة السياسية الجامعة، نقطة انطلاق يُبنى على فكرتها الأساسية دون هيكليتها المؤسّساتية التي لا تجيب على متطلبات المرحلة الراهنة من تاريخ السعي للتحرر من النظام الاستعماري.

الشرط الضروري الثاني لتحقّق الإرادة السياسية الجامعة في سياق التحرر الوطني، هو بناء مخيال جمعي يحدد، وإن بشكل عام، طبيعة الجماعة الوطنية ونظامها المُبتغيين. في السياق الفلسطيني الراهن، نرى أنه من أهم تجليات التشظي في الإرادة السياسية الجامعة هو التحوّل في المخيال الجمعي الفلسطيني، أي كيف يفكّر الفلسطينيون بأنفسهم بوصفهم جماعة وطنية ومن ثم نوع الرابطة الوجدانية الشعورية والرمزية بينهم. هذا المخيال الجمعي ارتد إلى محلاتية ناتجة عن التصنيفات الاستعمارية والبنى الاجتماعية الأبوية، بعد أن كانت هنالك محاولات جادّة في بنائه تجاوزاً لها. هكذا، مثلاً، يتعاطف اليوم الفلسطيني مع فلسطيني آخر «عن بعد»، أي من خلال عدسة التصنيفات الاستعمارية ذاتها. فنحن الفلسطينيون خارج غزة، بسبب هذا التحول، نشاهد الإبادة الجماعية «عن بعد»، نتألم، نحزن، نتلوّى، نصرخ، نوقع عرائض، نبادر إلى مظاهرات ونشارك بأخرى، ولكن «عن بعد». أدى تكريس هذه «المحلاتية» الاستعمارية إلى «عدم» القدرة لدى النخب الفلسطينية والفاعلين بالشأن العام على تخيّل، أو حتى محاولة التخيل، لوضع مستقبلي يتجاوز الورطة الاستعمارية الاستيطانية التي يعيشون من خلالها. هذا الضمور في القدرة على التخيّل السياسي التجاوزي في أوساط السياسيين الفلسطينيين ليس بجديد بحد ذاته، الجديد هو الارتباط المباشر العلني لهؤلاء السياسيين بأجندات النظام الاستعماري ذاتها، مثل نخب محددة في السلطة الفلسطينية وبعض السياسيين في المناطق المحتلة عام 1948، و/أو بأجندات دول عربية وإقليمية أخرى. هذه الحالة هي النقيض التام للإرادة السياسية الفلسطينية الجامعة التي تسعى إلى تحقيق استراتيجية وطنية موحّدة في الطريق إلى التحرّر من النظام الاستعماري وبناء كيانية سياسية فلسطينية مستقلة.

شكل النظام الجماعي الحديث، وطنياً كان أم قومياً أم أمة، هو ظاهرة تاريخية، تنبني من خلال عمليات اجتماعية اقتصادية وسياسية وثقافية، والتي تأخذ، في الغالب، شكلاً مؤسّساتياً. من هنا، يتغيّر هذا الشكل وفقاً لعوامل عدّة، ضمن هذه العمليات ومساراتها، وتتغيّر تبعاً لذلك الإرادة السياسية الجامعة المعبّرة عنه، ومؤسّساته، كما مخياله الجمعي. ففي السياق الفلسطيني، تغيّر شكل النظام الجماعي والإرادة السياسية المعبّرة عنه، ومؤسّساته، والمخيال الجمعي خاصته، عدّة مرات منذ بداية استعمار فلسطين التاريخية. فمثلاً، مر ما يقارب عقدين بعد نكبة 1948، لإعادة تشكيل الجماعة الفلسطينية نظاماً له إرادة سياسية تجلت بمنظمة التحرير ومؤسّساتها ومخيال وطني جمعي واضح المعالم إلى حد ما. ثم ظهرت الحركات الإسلامية الفلسطينية، بهيئتها الأحدث في حينه، في أواسط العقد الثامن من القرن العشرين، وطرحت شكلاً جديداً من النظام الجماعي، يمزج ما بين الوطني والأمة، وإرادة سياسية ذات مكوّنات جديدة، مؤسّساتية وأخرى، ومخيال جمعي يحتوي الوطني ويوسعه باتجاه الأمة الإسلامية. لذلك من الضرورة بمكان تأطير عمليات إعادة بناء الإرادة السياسية الجامعة، ومؤسّساتها، والمخيال الجمعي ضمن ما يَضبط حركة التاريخ في فلسطين في ظل النظام الاستعماري الاستيطاني. ما يضبط هذه الحركة جدلية الحياة/ الموت ما بين المستعمِر والمستعمَر، وحرب الإبادة الجماعية على غزّة تجلٍ عياني لهذا القانون. فمن جانب المستعمِر ونظامه، هنالك السعي الدائم لنفي/ قتل الجماعة الفلسطينية تاريخياً، ورمزياً، ومادّياً؛ ومن جانب المستعمَر، لكي يعيش، هنالك السعي الدائم إلى إعادة دخول التاريخ من خلال بناء جماعة فلسطينية ذات إرادة سياسية جماعية فاعلة. حركة البندول بين هذين القطبين والمحطّات بينهما حددت معالم التاريخ الفلسطيني، أقله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. لا يتسع المجال هنا للخوض في متى وكيف يكون النفي/ القتل من المستعمِر للمستعمَر تاريخياً، أم رمزياً، أم مادّياً، أم خليطاً من هذا وذاك. لكن المؤكّد، بحسب هذا القانون الضابط لحركة التاريخ في فلسطين، ضرورة بناء إرادة سياسية جامعة، تعتمد على بنية مؤسّساتية لتحقيقها، تعبيراً عن الجماعة الفلسطينية، لكي تستطيع أن تعيش كجماعة في سعيها إلى التحرّر، ولكي تتحرّر. وما يؤكّد هذه الضرورة أن ما جرى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) من خلخلة عميقة لأركان النظام الاستعماري الاستيطاني هو، تحديداً، بسبب محاولة ممارسة الإرادة السياسية الجماعية في فلسطين لحسم حركة البندول بين الحياة والموت، أقله في قطاع غزّة الذي كان يقع تحت عملية قتل «بطيئة» ممنهجة منذ عقدين، تُسمَّى «حصاراً».

كما في محطّات سابقة من التاريخ الفلسطيني الحديث، تشكّل حرب الإبادة الجماعية على غزّة لحظة تحوّل مفصلية وشمولية توازي نكبة عام 1948. ضرورة إيقاف الإبادة الجماعية يجب أن تكون الأولوية العليا للجماعة الفلسطينية كلها، لكن إيقافها لن يجري إلا من خلال إرادة سياسية فلسطينية جامعة تقف على أرضية مؤسّساتية لتنفيذ الاستراتيجية السياسية الوطنية الموحّدة، أي سعي الجماعة الفلسطينية المنظّم إلى التحرّر وتحقيق الحرية وبناء كيانية سياسية فلسطينية جامعة. لكن بعكس المحطات السابقة في هذا التاريخ، هذه الإبادة الجماعية شمولية، أولاً، وتجري أمامنا ببثٍّ مباشر، ثانياً، ما يجعلها موثّقة في لحظة حدوثها، ثالثاً. هذا مما لا يسمح لنا كجماعة فلسطينية بأي نوع من الإزاحة و/ أو التأجيل في تحمّل مسؤولية مساراتنا ومصائرنا نحن الفلسطينيين، جماعات كنّا أم أفراداً. إنها لحظة حقّ وحقيقة في الوقوف أمام الموت الشامل، لمعالجة الورطة الاستعمارية الاستيطانية بشموليّتها، أي ببناء حياة شاملة للجماعة الفلسطينية على أساس من التحرّر والحرية. هنا تكمن حالة الطوارئ التي نعيشها، والتي تتطلّب المبادرة إلى بناء الإرادة السياسية الجامعة من خلال مؤسّسات تمثيلية ومخيال فلسطيني جمعي يجمع وجودياً وشعورياً ورمزياً الكل الفلسطيني من جديد، ويعمل من خلال استراتيجية وطنية موحّدة في سعيه إلى التحرّر وبناء كيان سياسي مستقل.

(أكاديمي فلسطيني)

«حياة الماعز» حجراً في مياه راكدة

أحمد ماهر

فيلم «حياة الماعز» المعروض على منصّة نتفليكس مأخوذ عن رواية لكاتب هندي، مستوحاة من قصة حقيقية عن شاب هندي سافر للعمل في السعودية، ليستعبده كفيل أجبره على العمل في ظروف غير إنسانية وسط الأغنام في وسط الصحراء، فعاش هناك ثلاث سنوات، وعامله الكفيل بشكل غير آدمي بدون أي حقوق، كحياة الماعز.

ملحوظة في الفيلم المبالغة والمط والتطويل (مثل معظم الأفلام الهندية). وانتقد نقادٌ فيه ضعف الحبكة الدرامية في بعض المواقف رغم الإنتاج الضخم، ولكن رد الفعل الأضخم، وساهم في الشهرة الأكبر للفيلم، ردود الفعل عليه المتشنجة في السعودية وغيرها. وقيل إن القصة المأخوذ عنها الفيلم مفبركة من الأساس، وفيه مبالغات، واعتبروه إساءة مقصودة للمملكة، وتشويها متعمّداً لها. الأمر الذي قال بصدده مخرج الفيلم، بليسي توماس، إن العمل لا يقصد الإساءة للمملكة، وإنه يعبر عن قصة حقيقية، وربما تمثل حالة فردية، وليست بغرض التعميم على المملكة أو دول الخليج عموما. وصرّح الفنان العُماني، طالب محمّد، الذي أدّى دور تاجر الأغنام والكفيل الجشع، بأنه غير نادم على المشاركة في الفيلم، الذي يعبّر عن قصة حقيقية، ولم يقصد به الإساءة لأحد، كما عبر الفيلم عن مشكلة قديمة، آن الأوان للتفكير في حلها، في إشارة إلى نظام الكفيل السائد في دول الخليج.

> تصف «هيومان رايتس ووتش» نظام الكفالة بأنه مسيء، يعرّض العمالة الوافدة للاستغلال والحرمان من الحقوق

يذكّر «حياة الماعز» كاتب هذه السطور بخبر نشرته الصحف المصرية عام 2016، عن العثور على هيكل عظمي داخل بدلة غطس لشاب على شواطئ جزيرة تيران (المصرية) التي تنازلت عنها السلطة الحالية للسعودية، وبعد التحقيقات، تبيّن أن الجثة كانت لشاب مصري سافر إلى السعودية هرباً من الفقر والبحث عن فرصة عمل أفضل، ليؤمن مستقبل طفلته. وروت والدته أنه ظل يعمل في المملكة في مجال التشطيبات ثمانية أعوام، ثم اختلف في العمل مع الكفيل الذي منعه من العودة إلى مصر، فقرّر الهرب من المملكة، سباحة وغوصاً، ويبدو أن الأمواج جرفته، أو حدث أمر ما، فغرق، ليتم العثور على جثته هيكلاً عظمياً داخل بدلة الغطس بعد أشهر. تصف منظمة هيومن رايتس ووتش نظام الكفالة بأنه مسيء، يعرّض العمالة الوافدة للاستغلال والحرمان من الحقوق، فالكفيل هو من لديه سلطة التأمين على العمالة، ومنح تصاريح العمل أو منعها، وأن صاحب العمل يستطيع منع العامل من الانتقال إلى عمل آخر أو شركة أخرى أو مجال مختلف، كما أن من سلطة الكفيل اعتبار العامل هارباً، وهنا قد يتم اعتقاله وسجنه وترحيله، بالإضافة أن العامل الوافد لا يستطيع مغادرة البلاد بدون موافقة الكفيل، وقد تتأخّر تلك الموافقة سنوات بدون سبب واضح، وقد يخفي الكفيل جواز السفر، فيؤدّي ذلك إلى هروب العمّال بدون وثائق.

بالإضافة إلى القضايا الأخرى المثارة بشأن فكرة المساواة بين البشر، فالوافد لا يستطيع الوصول إلى كل المناصب، مهما كانت درجة تميزه أو عبقريته أو تفانيه في العمل، وإن سُمح له بالوصول إلى منصب عال استثنائياً، فبالطبع لا يتقاضى مثل أجر صاحب الجنسية الأصلية أو الكفيل. وهذا لا يوجد في أوروبا أو الولايات المتحدة، فبالرغم من النعرة اليمينية العنصرية المتزايدة إلا أن المهاجر في أوروبا أو أميركا يمكنه الحصول على الحقوق الوظيفية والقانونية نفسها، والراتب والامتيازات للمواطنين في الدولة أيضا، وأيضا يسهل الحصول على الجنسية بعد فترة أو ببعض الشروط.

ووثقت منظمة هيومن رايتس ومنظمات أخرى عدداً كبيرا من الوقائع والانتهاكات التي تغيب فيها آليات مساءلة الكفيل وسبل الشكوى والتحقيق والمحاسبة، خصوصا في موضوع العاملات في المنازل واستعبادهن أو ... إلخ، وهو ما أدّى إلى حالات الهروب بأي وسيلة قد تحفّها المخاطر أو إلى الانتحار هربا من التعذيب والاستغلال.

... يلقي فيلم «حياة الماعز» حجراً في مياه راكدة، ويسلط الاهتمام العالمي على تلك الممارسات، فهناك قصص أكثر إيلاما لم تُرو بعد، ومن يبحث يجد حكايات شديدة القسوة عن عنصرية بعض أصحاب العمل وأصحاب الأرض وغياب المساءلة مع نظام الكفيل، وهناك انتهاكات عديدة مصاحبة متنافية مع قيم حقوق الإنسان والمساواة بين البشر، ومتنافية أيضاً مع القيم الإسلامية الكريمة التي ترفض استعباد البشر وبخسهم حقوقهم. وربما يكون مثل ذلك الفيلم بداية لإعادة النظر، لتكون معاملة كفلاء عديدين في بعض دول الخليج الوافدين أكثر إنسانية وعدالة.

(ناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads